تأليف : عمر زودة

أستاذ الاجراءات المدنية بالمدرسة العليا للقضاء
رئيس قسم بالمحكمة العليا سابق

نظـــام الطعـــن بالنقـــض في المواد المدنية والإدارية

في ضوء أحكام القضاء و آراء الفقـــهاء

الطبعة الأولى، يناير 2026

دار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanné avec CamScanner

فهرس الكتاب

الباب الأول : الطعن بالنقض 10
مقدمة 10
الفصل الأول : في الأحكام القضائية 12
المبحث الأول : في تعريف الأحكام القضائية 13
المبحث الثاني : في تقسيم الأحكام القضائية 15
المطلب الأول : في الأحكام الابتدائية والانتهائية 16
المطلب الثاني : الأحكام القطعية والأحكام غير القطعية 18
أولا : الأحكام القطعية 18
ثانيا : الأحكام غير القطعية 20
المطلب الثالث : في الأحكام الحائزة على الحجية والأحكام الحائزة على القوة 21
المطلب الرابع : الأحكام الحائزة على قوة الأمر المقضى والأحكام الباتة 23
المطلب الخامس : في طبيعة الأحكام الاتفاقية 26
المبحث الثالث : في تمييز العمل القضائي عن غيره من الأعمال القانونية الأخرى 29
المبحث الرابع : مدى قابلية الأحكام والقرارات للطعن فيها 33
المطلب الأول : الأحكام والقرارات القابلة للطعن بالنقض 33
المطلب الثاني : الأحكام والقرارات غير القابلة للطعن بالنقض 37
الفصل الثاني : قواعد القانون 43
المبحث الأول : في تحديد المقصود بالقانون 44
المطلب الأول : القواعد القانونية المكتوبة (التشريع) 44
المطلب الثاني : القواعد القانونية غير المكتوبة (العرف) 46
المطلب الثالث : القواعد الأصولية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة 53
الفرع الأول : القواعد الأصولية في القانون 53
الفرع الثاني : مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة 54
المطلب الرابع : التمييز بين الواقع والقانون 57
الفصل الثالث : أوجه الطعن بالنقض 64
المبحث الأول : خرق قواعد الإجراءات 65
المطلب الأول : مخالفة قواعد جوهرية في الإجراءات 65
المطلب الثاني : إغفال الأشكال الجوهرية في الإجراءات 70
المطلب الثالث : خرق قواعد الاختصاص وتجاوز السلطة 74
الفرع الأول : خرق قواعد الاختصاص 75

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني : تجاوز السلطة 77
المبحث الثاني : مخالفة القواعد الموضوعية 79
المطلب الأول : مخالفة القانون الداخلي 79
الفرع الأول : مخالفة القانون 80
الفرع الثاني : الخطأ في تطبيق القانون 87
الفرع الثالث : الخطأ في تأويل القانون 88
المطلب الثاني : مخالفة القانون الأجنبي (قانون الأسرة) 91
المطلب الثالث : مخالفة الاتفاقيات الدولية 93
المبحث الثالث : الأحكام والقرارات المشوبة بعيب البطلان 94
المطلب الأول : انعدام الأساس القانوني 95
المطلب الثاني : انعدام الأسباب وقصورها وتناقضها 99
الفرع الأول : انعدام الأسباب 100
الفرع الثاني : قصور الأسباب 104
الفرع الثالث : تناقض الأسباب مع المنطوق 109
المطلب الثالث : تحريف المنطوق الواضح والدقيق لوثيقة معتمدة 110
المبحث الرابع : تناقض الأحكام والقرارات 112
المطلب الأول : تناقض أحكام وقرارات صادرة في آخر درجة
عندما تكون حجية الشيء المقضي فيه قد أثيرت بدون جدوى 113
المطلب الثاني : تناقض أحكام غير قابلة للطعن العادي 115
المطلب الثالث : وجود مقتضيات متناقضة ضمن منطوق الحكم أو القرار 118
المبحث الخامس : مخالفات طلبات الخصوم 119
المطلب الأول : الحكم بما لم يطلب أو أكثر مما طلب 119
المطلب الثاني : السهو عن الفصل في أحد الطلبات 121
المطلب الثالث : إذا لم يدافع عن ناقصي الأهلية 123
الباب الثاني : خصومة الطعن بالنقض 127
الفصل الأول : اجراءات الطعن بالنقض 129
المبحث الأول : التصريح بالطعن بالنقض 129
المطلب الأول : بيانات محضر التصريح بالطعن بالنقض 130
المطلب الثاني : أجل التبليغ الرسمي لمحضر التصريح بالطعن بالنقض 131
المطلب الثالث : إيداع عريضة الطعن بالنقض 132
المبحث الثاني : تنشأ خصومة الطعن بالنقض بالعريضة 134
المطلب الأول : يرفع الطعن بالنقض بالعريضة 134

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : بيانات العريضة والوثائق المرفقة لها..... 136
الفرع الأول : بيانات عريضة الطعن بالنقض 136
أولا : تعيين خصوم عريضة النقض 137
ثانيا : تاريخ وطبيعة الحكم أو القرار المطعون فيه 137
ثالثا : عرض وجيز للوقائع والإجراءات 138
رابعا : عرض أوجه الطعن بالنقض..... 140
الفرع الثاني : مرفقات عريضة الطعن بالنقض..... 143
أولا : نسخة مطابقة لأصل الحكم أو القرار المطعون فيه..... 143
ثانيا : وصل دفع الرسم القضائي 144
ثالثا : نسخ من محاضر التبليغ الرسمي 145
الفرع الثالث : التوقيع الخطي وختم المحامي وعنوانه المهني على العريضة 146
الفصل الثاني : انعقاد خصومة الطعن بالنقض..... 153
المبحث الأول : تبليغ المطعون ضده بنسخة من عريضة الطعن بالنقض..... 154
المطلب الأول : تبليغ نسخة من محضر التصريح بالطعن بالنقض..... 154
المطلب الثاني : تبليغ نسخة من عريضة الطعن بالنقض 156
المبحث الثاني : مذكرة الرد المقدمة من المطعون ضده 157
المبحث الثالث : عوارض الميعاد..... 159
الفصل الثالث : أشخاص خصومة الطعن بالنقض 167
المبحث الأول : المدعي في الطعن بالنقض..... 168
المبحث الثاني : مطعون ضده في الطعن بالنقض 177
المبحث الثالث : أثر تعدد الخصوم على خصومة الطعن بالنقض 178
المطلب الأول : موضوع الالتزام غير قابل للتجزئة 179
المطلب الثاني : الالتزام بالتضامن 181
الفصل الثالث : في سير خصومة الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا..... 183
المبحث الأول : في تعيين المستشار المقرر 183
المبحث الثاني : في تبليغ النيابة العامة بملف القضية 186
المبحث الثالث : في المداولة..... 188
الفصل الرابع : عوارض خصومة الطعن بالنقض 193
المبحث الأول : في التنازل عن الخصومة أمام المحكمة العليا..... 194
المبحث الثاني : في انقطاع الخصومة أمام المحكمة العليا..... 197
المبحث الثالث : في إعادة السير في الخصومة بعد انقطاعها أمام المحكمة العليا 202
الباب الثالث : نطاق سلطات القضاة والخصوم أمام المحكمة العليا..... 207

Scanné avec CamScanner

الفصل الأول : في سلطات المحكمة العليا والخصوم في نظر الطعن بالنقض 208
المبحث الأول : في الأثر الناقل للطعن بالنقض..... 208
المبحث الثاني : مدى خضوع سلطات المحكمة العليا إلى المبادئ العامة..... 211
المطلب الأول : مبدأ عدم قابلية النزاع للتعديل 211
المطلب الثاني : مبدأ أن الخصومة ملك للخصوم 214
المطلب الثالث : مبدأ احترام حقوق الدفاع 215
المبحث الثالث : مدى قبول أوجه جديدة أمام المحكمة العليا 217
المطلب الأول : عدم قبول الأسباب الجديدة أمام المحكمة العليا..... 217
المطلب الثاني : الأوجه الجديدة المقبولة لأول مرة أمام المحكمة العليا .....
الفرع الأول : الأسباب القانونية الصرفة 222
الفرع الثاني : الأسباب الناشئة بعد صدور الحكم أو القرار 225
الفرع الثالث : الأوجه المتعلقة بالنظام العام..... 227
الفصل الثاني : القرارات الصادرة في الطعن بالنقض 229
المبحث الأول : عدم قبول الطعن بالنقض شكلا أو عدم قبوله أو رفضه..... 229
المطلب الأول : القضاء بعدم قبول الطعن بالنقض شكلا..... 230
المطلب الثاني : القضاء بعدم قبول الطعن بالنقض 238
المطلب الثالث : القضاء برفض الطعن بالنقض 240
المطلب الرابع : تحميل الخصم المصاريف القضائية..... 240
المطلب الخامس : الحكم بالتعويض والغرامة المدنية 246
أولا : الحكم على الطاعن بالتعويض عن الطعن التعسفي..... 246
ثانيا : الحكم على الطاعن بالغرامة المدنية..... 248
المبحث الثاني : القرار الصادر بنقض الحكم أو القرار المطعون فيه 249
المطلب الأول : القضاء بنقض و إبطال أو إلغاء الحكم أو القرار..... 249
المطلب الثاني : الأثر المترتب على النقض..... 251
الفرع الأول : الأثر المترتب على نقض الحكم أو القرار المطعون فيه 251
الفرع الثاني : أثر النقض على الأحكام والقرارات اللاحقة على الحكم أو القرار المنقوض..... 253
الفرع الثالث : أثر نقض الحكم أو القرار على إجراءات التنفيذ 255
الفصل الثالث : سلطات المحكمة العليا في التصدي للفصل في الموضوع..... 259
المبحث الأول : في التعريف بالتصدي أمام المحكمة العليا..... 259
المبحث الثاني : حالات تصدي المحكمة العليا لموضوع النزاع 263
أولا : عند نقض الحكم أو القرار ويكون موضوع النزاع صالحا للفصل فيه..... 264
ثانيا : الطعن بالنقض للمرة الثانية..... 266

Scanné avec CamScanner

ثالثا : الطعن بالنقض للمرة الثالثة..... 267
المبحث الثالث: الآثار القانونية المترتبة على التصدي لموضوع النزاع..... 270
.....
أولا : الآثار المترتبة على قرار المحكمة العليا الفاصل في الموضوع..... 271
ثانيا : النقض بدون إحالة..... 272
ثالثا : تمديد النقض إلى أحكام سابقة..... 273
المبحث الرابع : الطعن لمصلحة القانون..... 274
الفصل الرابع : إحالة القضية بعد النقض أمام جهة الإحالة..... 279
المبحث الأول : في تعريف الخصومة أمام الجهة القضائية المحال أمامها..... 280
المبحث الثاني : متى يجب على المحكمة العليا أن تحيل القضية..... 282
المبحث الثالث : الآثار المترتبة على رجوع الخصومة بعد النقض أمام جهة الإحالة..... 284
المطلب الأول : إجراءات إعادة السير في الخصومة بعد النقض..... 284
المطلب الثاني : سقوط الخصومة بعد النقض أمام جهة الإحالة..... 286
الفرع الأول : يجب إعادة السير في الخصومة قبل انقضاء أجل السنتين..... 287
الفرع الثاني : يجب إعادة السير في الخصومة قبل انقضاء أجل الشهرين..... 296
المبحث الرابع : سلطات الخصوم أمام جهة الإحالة..... 298
المطلب الأول : الخصوم أمام جهة الإحالة..... 299
أولا : في حالة عدم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة.....
المطلب الثاني : ممن لم يكن طرفا في خصومة النقض..... 301
المطلب الثالث : التدخل والإدخال في الخصومة أمام جهة الإحالة..... 302
المبحث الخامس : نطاق طلبات الخصوم أمام جهة الإحالة..... 303
المطلب الأول : الطلبات المتمسك بها أمام محكمة أول درجة..... 304
المطلب الثاني : الطلبات الجديدة أمام جهة الإحالة..... 306
أولا : جهة الإحالة هي محكمة أول درجة..... 306
ثانيا : جهة الإحالة هي جهة الاستئناف..... 307
المبحث السادس : الفصل في القضية من جهة الإحالة..... 309
المطلب الأول : التزام جهة الإحالة بالفصل في القضية من حيث الواقع والقانون..... 309
المطلب الثاني : الطعن بالنقض في الحكم أو القرار الصادر عن جهة الإحالة..... 313
قائمة المراجع 315
الفهرس 317

Scanné avec CamScanner